

منهج ابن تيمية في إثبات أفعال الله تعالى

دراسة تأصيلية وتحليلية

الباحث: خالد فواز محمد الحارثي.

كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة.

kdfz1400@gmail.com

الملخص:

يتناول هذا البحث دراسة وتحليل أفعال الله تعالى كما فهمها ابن تيمية من خلال ثلاثة مباحث رئيسية. في المبحث الأول، نستعرض مفهوم ابن تيمية لأفعال الله تعالى باعتبارها صفات اختيارية قائمة بذات الله، مثل: الكلام، النزول، المجيء، والخلق، مؤكداً أن هذه الأفعال قديمة من حيث النوع ولكن حدوثها في الأحاد يكون وفق مشيئة الله وحكمته. وفي المبحث الثاني، نستعرض الأدلة التي استند إليها ابن تيمية لإثبات أفعال الله، ومنها الكتاب الكريم، السنة النبوية، الفطرة السليمة، والعقل السليم. كما يبين ضرورة التسليم بتلك الأفعال كما وردت في النصوص الشرعية، دون التأويل أو التحريف. وفي المبحث الثالث، نتناول القواعد التي وضعها ابن تيمية لفهم وتفسير أفعال الله، مشيراً إلى أن هذه القواعد تقوم على المنهج السلفي الذي يتجنب التشبيه أو التكييف عند الإيمان بهذه الأفعال. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسته، ويهدف إلى تعزيز الفهم الصحيح لعقيدة التوحيد من خلال دراسة أفعال الله كما فسرها السلف الصالح. **الكلمات المفتاحية:** أفعال الله، ابن تيمية، السلف الصالح، الأدلة الشرعية، القواعد المنهجية.

Abstract:

This research addresses the "Acts of Allah according to Ibn Taymiyyah" through three main sections. In the first section, Ibn Taymiyyah explains the concept of Allah's acts as voluntary attributes inherent in His essence, such as speech, descent, coming, and others. He affirms that these acts are eternal in nature but occur according to Allah's will. The second section reviews the evidences Ibn Taymiyyah relied upon to prove the acts of Allah, including the Quran, Sunnah, instinct, and reason, emphasizing the importance of accepting these acts as stated in the texts without distortion or allegorical interpretation. In the third section, the research discusses the rules Ibn Taymiyyah set for understanding and interpreting the acts of Allah, which are based on the Salafi methodology, asserting the necessity of avoiding anthropomorphism or misinterpretation when believing in them. The



research follows a descriptive-analytical approach and aims to enhance the correct understanding of the doctrine of Tawhid by studying the acts of Allah as understood by the righteous predecessors.

Keywords: Acts of Allah ، Ibn Taymiyyah ،Righteous predecessors (Salaf) ،Scriptural evidence ،Methodological principles

المقدمة

الحمد لله الذي وصف نفسه بأكمل الصفات، وتقدس عن كل نقص وعيب وآفة، والصلاة والسلام على من أرسله الله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن موضوع "أفعال الله تعالى" يعد من أعظم الموضوعات التي اهتم بها علماء الإسلام على مر العصور، لما له من تأثير بالغ في فهم عقيدة التوحيد وتوضيح صفات الله سبحانه وتعالى. ومن بين العلماء الذين تناولوا هذا الموضوع بشمولية وعمق، يأتي الإمام ابن تيمية رحمه الله، الذي قدم رؤى متقدمة ومتميزة حول أفعال الله تعالى، مفسراً إياها من خلال الكتاب والسنة وفهم السلف الصالح.

يتناول هذا البحث "أفعال الله تعالى عند ابن تيمية: المفهوم، الأدلة، والقواعد"، ويهدف إلى دراسة وتحليل أفعال الله وفقاً لمفهوم ابن تيمية، مع إبراز كيفية توافق هذه الأفعال مع عقيدة السلف الصالح. بالإضافة إلى ذلك، يسلط البحث الضوء على الأدلة التي استند إليها ابن تيمية في إثبات هذه الأفعال، من الكتاب والسنة والفطرة والعقل. كما يتناول البحث القواعد التي وضعها ابن تيمية في تحديد كيفية فهم هذه الأفعال، والطرق التي استخدمها في توجيه المسلمين نحو التصديق بها دون تأويل أو تعطيل.

خطة البحث:

المبحث الأول: مفهوم أفعال الله تعالى عند ابن تيمية وموافقته للسلف

في هذا المطلب، سنعرض مفهوم ابن تيمية لأفعال الله، وأثر ذلك على عقيدة التوحيد السلفية.

المبحث الثاني: الأدلة على أفعال الله تعالى عند ابن تيمية

نتناول فيه الأدلة التي استند إليها ابن تيمية في إثبات أفعال الله، سواء كانت من الكتاب أو السنة أو الفطرة أو العقل.

المبحث الثالث: قواعد أفعال الله تعالى عند ابن تيمية

نقوم بتوضيح القواعد المنهجية التي وضعها ابن تيمية لفهم وتفسير الأفعال الإلهية، وكيف يمكن تطبيقها في فهم النصوص الشرعية.

المنهج المتبع في البحث:

سيتبع هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث سيتم جمع وتحليل النصوص التي تناولها ابن تيمية في مؤلفاته المختلفة، مثل "العقيدة الواسطية"، و"الحموية الكبرى"، و"التدمرية"، مع مقارنتها بمواقف السلف الصالح من الصحابة والتابعين. كما سيتم استعراض الأدلة العقلية والنقلية التي استند إليها ابن تيمية في إثبات الأفعال والصفات الإلهية، وكيفية تفاعل الفطرة السليمة مع هذه المفاهيم.

التساؤلات الرئيسية:

- ما هو مفهوم أفعال الله تعالى عند ابن تيمية وكيف يتوافق مع عقيدة السلف الصالح؟
- ما هي الأدلة التي اعتمد عليها ابن تيمية في إثبات أفعال الله تعالى؟
- ما هي القواعد التي وضعها ابن تيمية لفهم وتفسير الأفعال الإلهية؟

- كيف يمكن تطبيق منهج ابن تيمية في دراسة أفعال الله على بقية نصوص الشريعة الإسلامية؟

أهمية البحث:

إن فهم أفعال الله تعالى هو أساس من أسس التوحيد والعقيدة الإسلامية، ويعكس فهم المسلم لكمال الله وجلاله. يقدم هذا البحث فهماً عميقاً لمفهوم الأفعال الإلهية عند ابن تيمية، ويعيد تسليط الضوء على منهجه السلفي في تفسير هذه الأفعال وكيفية التعامل مع النصوص الشرعية المتعلقة بها. كما يعزز هذا البحث أهمية العودة إلى النصوص الأصلية وفهمها كما فهمها السلف الصالح، بعيداً عن التأويلات التي قد تؤدي إلى تحريف المعاني.

نسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به المسلمين في تعزيز فهمهم لعقيدة التوحيد والأفعال الإلهية.

المبحث الأول: مفهوم أفعال الله تعالى عند ابن تيمية وموافقته للسلف:

تنوعت المعرفة بالله وبأسمائه وصفاته تنوعاً كبيراً دالاً على عظمة هذا الباب وأهميته، لا سيما ما يتعلق بصفاته الفعلية، فهي أساس العبادة التي يركز عليها جميع أنواع التوحيد، وقد عبر عنها ابن تيمية تارة بلفظ الصفات الفعلية، وتارة بالفعل لله، وتارة بلفظ الصفات الاختيارية، فقال: "فصل: في الصفات الاختيارية: وهي الأمور التي يتصف بها الرب فتقوم بذاته بمشيئته وقدرته؛ مثل كلامه، وسمعه، وبصره، وإرادته، ومحبه، ورضاه، ورحمته، وغضبه، وسخطه؛ ومثل خلقه، وإحسانه، وعدله، ومثل استوائه، ومجيئه، وإتيانه، ونزوله، ونحو ذلك من الصفات التي نطق بها الكتاب العزيز والسنة".⁽¹⁾

وقال أيضاً في بيان مفهوم الصفات والأفعال لله: "معلوم بالسمع اتصاف الله تعالى بالأفعال الاختيارية القائمة به، كالاستواء إلى السماء، والاستواء على العرش، والقبض، والطي، والإتيان، والمجيء، والنزول، ونحو ذلك. بل والخلق، والإحياء، والإماتة، فإن الله تعالى وصف نفسه بالأفعال اللازمة كالاستواء، وبالأفعال المتعدية كالخلق"⁽²⁾.

وذكر ابن تيمية أن إثبات الصفات الفعلية قديم عند جمهور المسلمين ما عدا المعتزلة والأشاعرة، فيقول: "وصفه تعالى بالصفات الفعلية مثل الخالق، والرازق، والباعث، والوارث، والمحيي، والمميت، قديم عند أصحابنا، وعامة أهل السنة من المالكية، والشافعية، والصوفية، ذكره محمد بن إسحاق الكلاباذي، حتى الحنفية، والسالمية، والكرامية، والخلاف فيه مع المعتزلة والأشعرية"⁽³⁾.

فصفات الرب وأفعاله قديمة النوع، حادثة الأحاد، كصفة الكلام، والنزول، والمجيء، والرزق، وغيرها؛ فجنسها قديم، وأنواعها تحدث شيئاً فشيئاً، وذلك راجع إلى مشيئة الرب I.

يقول ابن تيمية: "وكلام الله غير مخلوق عند سلف الأمة وأئمتها، وهو أيضاً يتكلم بمشيئته وقدرته عندهم، لم يزل متكلماً إذا شاء فهو قديم النوع، وأما نفس النداء الذي نادى به موسى ونحوه ذلك، فحينئذ ناداه به؛ كما قال تعالى: {فلما أتاه نودي يا موسى} [طه:11]، وكذلك نظائره، فكان

(1) مجموع الفتاوى: (217/6).

(2) درء تعارض العقل والنقل (3/3).

(3) المصدر السابق: (286/6)، وانظر أيضاً مقدمة رسالتيه الواسطية والحموية.

السلف يفرقون بين نوع الكلام وبين الكلمة المعينة، قال تعالى: {قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفذ كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا} [الكهف:109]، وكلام الله وما يدخل في كلامه من ندائه وغير ذلك ليس بمخلوق بائن منه، بل هو منه، والقرآن سمعه جبريل من الله، ونزل به إلى محمد صلى الله عليه وسلم⁽¹⁾، ومعنى أن أفعال الله قديمة النوع أي أنها صفات لازمة لذاته في القدم والأزل إلى الأبد، ومعنى حادثة النوع أي أن أفعال الله تتجدد وتتعلق بالأسباب، فتحدث شيئا بعد شيء في حينه ووقته الذي قدره المولى.

وحيث أن هذا الباب قائم على التسليم للنصوص الواردة في ذلك فقد بين ابن تيمية في مقدمة كتابه الواسطية أن مبنى هذا العلم وهو العلم بصفات الله وأسمائه وصفاته مبني على التسليم التام لنصوص الكتاب والسنة، وكلام أئمة العلماء من الصحابة ومن بعدهم من السلف الصالح⁽²⁾.

فأفعال الله لا تدخل تحت القياس العقلي فيما يجوز وما لا يجوز، فالله عز وجل يفعل ما يشاء، له القدرة التامة، والكمال المطلق في أفعاله وصفاته، ولا تنفك أفعاله عن حكمته، وقد غلا في هذا الباب طرفان، طرف حَجَرُوا عليه شيئا من أفعاله فاستخدموا القياس العقلي فيما هو الأصلح من فعله، فوضعوا شريعة التعديل والتجوز في حقه، فأوجبوا عليه أفعالا وحرّموا عليه أفعالا، وظنوا أن هذا هو الجائز له الذي دلت عليه العقول، وطرف لم ينزهوا الرب عز وجل عن فعل من الأفعال، ولا يمتنعون عن وصف الله بشيء إلا ما دل عليه الخبر دون العقل⁽³⁾.

وهذه الصفات والأفعال منها ما يلزم ذاته، فيجتمع فيها صفته الذاتية والفعالية كصفة العلم، والكلام، والقدرة، ومنها ما يباين ذاته كصفة الاستواء، والعلو، والمحبة، والرضا⁽⁴⁾، وأفعاله عز وجل متعلقة بإرادته وقدرته وتقديره السابق الذي كتبه وقدره⁽⁵⁾، ناشئة عن حكمة يقصدها بالأسباب التي يفعل لأجلها، ومصلحة عامة تعود على عباده، يقول ابن تيمية: "وأما السؤال عن تعليل أفعال الله، فالذي عليه جمهور المسلمين من السلف والخلف أن الله تعالى يخلق لحكمة، ويأمر لحكمة، وهذا مذهب أئمة الفقه والعلم"⁽⁶⁾.

وأفعال الله عز وجل خير محض لا شر فيها، وإن كان الشر موجودا في شيء من مفعولاته كوجود المرض والألم والمعاصي وغيرها، فإن ذلك لا ينسب إليه على وجه الإطلاق، ولا يثنى عليه بها، وأفعال الله كلها حسنة لا قبح فيها بوجه من الوجوه، فيقول ابن تيمية: "ولهذا كان فعل الله حسنا، لا يفعل قبيحا ولا سيئا قط"⁽⁷⁾.

وقد دلت الفطر على ثبوت هذه الأفعال لله عز وجل، وهذا أمر يجده كل مخلوق في نفسه، فيجد حاجة ملحة في قلبه في التوجه إلى رب قادر مدبر كامل في أسمائه وأفعاله وصفاته⁽⁸⁾، يقول ابن تيمية: "إن الذين يرفعون أيديهم، وأبصارهم، وغير ذلك، إلى السماء وقت الدعاء تقصد قلوبهم الربّ

(1) مجموع الفتاوى (577/12).

(2) انظر كذلك المسألة الحموية (368).

(3) انظر مجموع الفتاوى (147/18).

(4) انظر الصفدية (88/2).

(5) مجموع الفتاوى (303-301/16).

(6) مجموع الفتاوى: (276/8).

(7) المصدر نفسه (275/14).

(8) انظر بيان تلبيس الجهمية (518/4).

الذي هو فوق، وتكون حركة جوارحهم بالإشارة إلى فوق تبعاً لحركة قلوبهم إلى فوق، وهذا أمرٌ يجدونه كلهم في قلوبهم وَجْداً ضرورياً، إلا من غُيِّرَ فطرته باعتقاد يصرفه عن ذلك"(1).

وقد اعترض النفاة على دليل الفطرة باعتراضين:

1- أحدها: أن الفطرة لا تدل على شيء من أفعال الله لا سيما صفة العلو، وقالوا إن الله ليس في السماء في جهة العلو، وإنما شرع للداعي رفع يديه للسماء لأنها قبلة الدعاء، يقول الإمام القرطبي: "وَوَصَفُهُ بِالْعُلُوِّ وَالْعَظَمَةِ لَا بِالْأَمَاكِينِ وَالْجِهَاتِ وَالْحُدُودِ لِأَنَّهَا صِفَاتُ الْأَجْسَامِ، وَإِنَّمَا تُرْفَعُ الْأَيْدِي بِالدُّعَاءِ إِلَى السَّمَاءِ لِأَنَّ السَّمَاءَ مَهَيْطُ الْوَحْيِ، وَمَنْزِلُ الْقَطْرِ، وَمَحَلُّ الْقُدْسِ، وَمَعْدِنُ الْمُطَهَّرِينَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَإِلَيْهَا تُرْفَعُ أَعْمَالُ الْعِبَادِ، وَفَوْقَهَا عَرْشُهُ وَجَنَّتُهُ، كَمَا جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ قِبْلَةً لِلدُّعَاءِ وَالصَّلَاةِ، وَلِأَنَّهُ خَلَقَ الْأَمَكِنَةَ وَهُوَ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهَا، وَكَانَ فِي أَرْلِهِ قَبْلَ خَلْقِ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ، وَلَا مَكَانَ لَهُ وَلَا زَمَانَ، وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ"(2).

وقال الغزالي: "فأما رفع الأيدي عند السؤال إلى جهة السماء فهو لأنها قبلة الدعاء"(3).

2- وأما الاعتراض الثاني فهو قولهم بأن المصلي يضع جبهته على الأرض، والله ليس في جهة الأرض إجماعاً، فقد روي عن بشر المريسي أنه كان يقول في سجوده (سبحان ربي الأسفل)(4).

والجواب عن هاذين الاعتراضين بأن يقال بأن هذا القول (السماء قبلة الدعاء) لم ترد به السنة النبوية بهذا اللفظ، ولا ذكره أحد من أصحاب الحديث والأثر، أو أحد من أصحاب المذاهب الأربعة، فلا يعتد بهذا القول حتى ترد به سنة صحيحة عن السلف.

وأيضاً فإن قبلة الدعاء هي قبلة الصلاة، فيشرع للداعي أن يستقبل القبلة في دعائه، وكان هذا هو فعل النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعرف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه استقبل السماء في دعائه، فمن شرع ذلك أو استحبه فقد ابتدع في الدين.

كذلك فإن القبلة هي ما يستقبله العبد بوجهه لا بيديه، لذلك تستقبل الكعبة في الصلاة والدعاء، والذكر والذبح، ويوجه لها المحتضر والمدفون، فالاستقبال بالوجه، لا ما حاذاه الإنسان برأسه أو بيديه، فلو كانت السماء قبلة للدعاء لشرع للداعي أن يوجه وجهه إليه، وهذا لم يشرع.

كذلك فإن التوجه إلى القبلة هو أمر شرعي قابل للنسخ والتحويل، بخلاف الدعاء والتوجه إلى العلو فإنه مركوز في الفطر لا يقبل النسخ أو التحويل.

كذلك المتوجه إلى القبلة يعلم في فطرته أن الله ليس هناك، بخلاف الداعي المتوجه إلى السماء يعلم أن الله هناك، فيرجوا أن يستجيب له.(5)

وأما سجود المصلي على الأرض فإن ذلك من باب الخضوع لمن هو فوق، فإن الفطرة السليمة تقر بوجود الله في الأعلى، وأنه منزّه عن السفلى، يقول ابن تيمية: "السفل مذموم في المخلوق حيث

(1) بيان تلبيس الجهمية: ابن تيمية (446/2).

(2) الجامع لأحكام القرآن: القرطبي (216/18).

(3) إحياء علوم الدين: الغزالي (107/1).

(4) بيان تلبيس الجهمية (99/5).

(5) انظر شرح العقيدة الطحاوية: ابن أبي العز (392/2).

جعل الله أعداءه في أسفل سافلين، وذلك مستقرّ في فطر العباد، حتى أن أتباع المضلين طلبوا أن يجعلوهم تحت أقدامهم ليكونوا من الأسفلين، وإذا كان هذا مما ينزه عنه المخلوق ويوصف به المذموم المعيب من المخلوق فالربُّ تعالى أحق أن ينزهه ويقدس عن أن يكون في السفلى، أو يكون موصوفاً بالسفلى، هو أو شيء منه، أو يدخل ذلك في صفاته بوجه من الوجوه، بل هو العلي الأعلى بكل وجه⁽¹⁾.

وأما قيام هذه الأفعال بذات الله عزوجل فقد بين ابن تيمية أن جمهور المسلمين من أهل السنة وغيرهم يقولون بقيام هذه الأفعال بذات الله عزوجل، وأن أفعال الله ليست هي مفعولاته، يقول في ذلك: "وجمهور المسلمين من أهل السنة وغيرهم يقولون إن أفعال الله قائمة به، وأن الخالق ليس هو المخلوق، وعلى هذا جمهور أصحاب أحمد والشافعي ومالك"⁽²⁾.

وقيام الأفعال بذات الله هو قيام دائم، بمعنى أنه لم يكن معطلا عن الفعل في وقت من الأوقات، وقد بين ابن تيمية أن عقيدة السلف على أن قيام الأفعال بذات الله هو قيام على الدوام، يقول ابن تيمية: "ولم ينكر أحد منهم - أي السلف - دوام فعل الله ولا أنه لم يزل متكلماً إذا شاء، بل قالوا إن الله يتكلم بصوت، وأنه ينادي بصوت كما دلت عليه النصوص، ولكن لم يقولوا إنه يتكلم بدون قدرته ومشيئته، بل نطق بهذا غير واحد منهم كالإمام أحمد وغيره وسائرهم يقولون بذلك"⁽³⁾.

وأفعال الله أفعال اختيارية لا موجب لها غير إرادته، فقد بين ابن تيمية ذلك فقال: "وأما الإيجاب عليه عزوجل، والتحريم بالقياس على خلقه، فهذا قول القدرية وهو قول مبتدع مخالف لصحيح المنقول وصريح المعقول، وأهل السنة متفقون على أنه سبحانه خالق كل شيء ومليكه، وأن ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأن العباد لا يوجبون عليه شيئاً"⁽⁴⁾.

وقد وافق ابن تيمية جمهور العلماء من السلف ومن بعدهم في إثبات الصفات الفعلية على ما يليق بجلال الله وعظمته، من غير تمثيل ولا تشبيه، ومن غير تعطيل ولا تكييف، ومن ذلك تلك النقول الكثيرة التي يذكرها في إثبات الصفات، ومنها على سبيل المثال:

1- ما نقله عن الإمام أبو نصر السجزي⁽⁵⁾ في كتابه (الإبانة الكبرى) عن السلف في إثبات صفة النزول، والغضب، والرضا، والكلام، وبراءة السلف ممن ينكر ذلك.

ومن تلك النقول عن الإمام أبي نصر السجزي قوله: "فأما الله تعالى فإنه متكلم فيما لم يزل، ولا يزال متكلماً بما شاء من الكلام، يسمع من يشاء من خلقه ما شاء من كلامه إذا شاء ذلك، ويكلم من شاء تكليمه بما يعرفه ولا يجله، وهو سبحانه حي عليم، متكلم لا يشبه شيئاً ولا يشبهه شيء، لا يوصف إلا بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله"⁽⁶⁾.

وقال أيضاً: "لم يزل الله متكلماً، لأن الكلام من صفات المدح للحي الفاعل، وضده من النقائص،

(1) بيان تلبيس الجهمية (99/5)

(2) اقتضاء الصراط المستقيم: ابن تيمية (323/2).

(3) الصفدية: ابن تيمية (68/2).

(4) اقتضاء الصراط المستقيم (310/2).

(5) الإمام العالم الحافظ المجود شيخ السنة، أبو نصر، عبيد الله بن سعيد بن حاتم بن أحمد، الوائلي البكري السجستاني، شيخ الحرم، ومصنف "الإبانة الكبرى" في أن القرآن غير مخلوق، توفي سنة 444هـ. انظر سير أعلام النبلاء (655/17).

(6) درء تعارض العقل والنقل (88/2).

2-ومن ذلك ما نقله أبو بكر القيرواني⁽²⁾ عن بعض أصحاب أبي الحسن الأشعري كالباقلائي⁽³⁾ في إثبات صفة الاستواء. ومن ذلك ما قاله ابن تيمية: "وهو أنه عز وجل مستو على عرشه بذاته، قال وأطلقوا القول في بعض الأماكن فوق عرشه، قال أبو بكر الحضرمي وهو الصحيح الذي أقول به من غير تحديد ولا تمكن في مكان ولا كون فيه ولا مماسة"⁽⁴⁾.

3-ومن ذلك ما نقله عن الإمام المفسر أبي عبد الله القرطبي⁽⁵⁾ عن الأندلسيين من إثبات علو الله عز وجل بلا كيف، وأنه بائن من خلقه، ويلاحظ من ذلك أنه ينقل كذلك عن بعض أصحاب الأشعري كابن فورك⁽⁶⁾ والمحاسبي⁽⁷⁾ وغيرهم. ومن ذلك ما ذكره عن القرطبي في صفة الاستواء أنه قال: "وأظهر الأقوال ما تظاهرت عليه الآي والأخبار والفضلاء الأخيار أن الله على عرشه، كما أخبر في كتابه، وعلى لسان نبيه، بلا كيف، بائن من جميع خلقه، هذا مذهب السلف الصالح فيما نقل عنهم الثقة ونقل أبو بكر بن فورك في كتاب مقالة أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب وموافقة الأشعري"⁽⁸⁾.

4-كذلك نقله عن أئمة الصوفية كإبن الجنيد⁽⁹⁾ والمكي⁽¹⁰⁾ والفضيل بن عياض⁽¹¹⁾ وأبو نعيم الأصبهاني⁽¹²⁾ وأصحابهم في مسائل إثبات الصفات لله ونفي التشبيه والتمثيل.

(1) المصدر نفسه (92/2).

(2) هو أبو بكر محمد بن الحسن الحضرمي المرادي، قدم الأندلس وأخذ عنه أهلها، روى عنه أبو الحسن المقرئ وقال: كان رجلاً نبيهاً، عالماً بالفقه، وإماماً في أصول الدين وله في ذلك تاليف حسان مفيدة، توفي سنة 489 هـ. انظر الصلة في تاريخ أئمة الأندلس (572).

(3) هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن قاسم، البصري، ثم البغدادي، ابن الباقلائي، كان يضرب به المثل في الفهم والذكاء، يقول عنه الذهبي: وكان ثقة إماماً بارعاً، صنف في الرد على الرافضة والمعتزلة، والخوارج والجهمية والكرامية، توفي سنة 403 هـ. انظر سير أعلام النبلاء (190/17).

(4) بيان تلبيس الجهمية (281/4).

(5) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فُرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي، من كبار المفسرين، صالح متعب، له من المؤلفات (الجامع لأحكام القرآن)، توفي سنة 671 هـ. انظر الأعلام (322/5).

(6) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني، أصولي، أديب، نحوي، شيخ المتكلمين، توفي سنة 406 هـ. انظر سير أعلام النبلاء (215/17).

(7) هو أبو عبد الله الحارث بن أسد البغدادي المحاسبي، شيخ الصوفية، وصاحب التصانيف الزهدية، قال عنه الذهبي: المحاسبي، كبير القدر، وقد دخل في شيء يسير من الكلام فنقم عليه، توفي سنة 243 هـ. انظر سير أعلام النبلاء (110/12).

(8) بيان تلبيس الجهمية (284/4).

(9) هو ابن محمد بن الجنيد النهاوندي، ثم البغدادي القواريري، والده الخزاز، شيخ الصوفية، وتفقه على أبي ثور، وصحب الحارث المحاسبي، وكان على حال من العبادة والزهد والتأله، مستقيماً على طريقة السلف في الجملة، يعظم الكتاب والسنة، وينهى عن الإحداث والبدعة، توفي سنة 298 هـ. انظر سير أعلام النبلاء (67/14).

(10) هو أبو طالب محمد بن علي بن عطية، الحارثي، المكي المنشأ، العجمي الأصل، روى عن: أبي بكر الأجري، له من المؤلفات (قوت القلوب)، توفي سنة 386 هـ. انظر سير أعلام النبلاء (537/16).

(11) هو أبو علي ابن مسعود بن بشر الإمام القدوة الثبت شيخ الإسلام، ولد بسمرقند، ونشأ بأبيورد، وارتحل في طلب العلم، كتب عن منصور، والأعمش، وروى عنه ابن المبارك، ويحيى القطان، قال عنه الذهبي: وكان صحيح الحديث، صدوق اللسان، شديد الهيبة للحديث إذا حدث، توفي سنة 187 هـ. انظر سير أعلام النبلاء (422/8).

(12) هو أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران، الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، ولد سنة

5- كذلك ما نقله عن طوائف من أهل الفلسفة والكلام في موافقة أهل السنة والجماعة في إثبات الصفات والأفعال لله عزوجل (1).

6- نقل الإجماع في إثبات الصفات والأفعال لله عزوجل ونقل الأخبار المتواترة عن الأئمة ومن جاء بعدهم، ووصف من خالفهم بالبدعة والضلال في الدين (2).

ونفي التشبيه والتمثيل في أفعال الله لا يلزم منه إنكار أصل المشابهة والمماثلة في بعض الصفات، فإن المنفي هو المماثلة والمشابهة في الكمال في صفات الله وأفعاله، وكذلك المنفي هو نفي النقائص مطلقاً في الصفات والأفعال (3).

وإثبات الصفات والأفعال لله ثابت بالسمع والعقل، فأما السمع فقد تواترت الأخبار في إثبات الصفات لله عزوجل على سبيل التفصيل، وأما العقل فإنه يدرك أن الرب لا بد أن يكون موصوفاً بالصفات الكاملة ومنزهاً عن العيب والنقص ولكن ذلك الإدراك إنما هو على سبيل الإجمال (4).

وكذلك فإن إثبات الصفات والأفعال لله لا يلزم منه أن يكون محتاجاً إليها، فإن I ليس محتاجاً إلى شيء من صفاته وأفعاله، وهذه الشبهة قد يذكرها نفاة الصفات لكونهم يعتبرونها تنزيهاً لله عزوجل (5).

336 هـ، وله كتاب (حلية الأولياء)، توفي سنة 430 هـ. انظر سير أعلام النبلاء (454/17).

(1) انظر بيان تلبيس الجهمية (447/1)

(2) انظر المسألة الحموية (291).

(3) انظر بيان تلبيس الجهمية (296/1).

(4) انظر شرح التدمرية للخميس (66)

(5) انظر بيان تلبيس الجهمية (219/3)

المبحث الثاني: الأدلة على أفعال الله تعالى عند ابن تيمية:

في هذا المبحث سأتناول الحديث عن طريقة ابن تيمية في ذكر الأدلة على أفعال الله عز وجل وصفاته، حيث أنه رحمه الله كان له عدة طرق في ذكر هذه الأدلة، فتارة يقوم بذكر هذه الأدلة في سياق الرد على أجوبة تصل إليه من عدة بلدان، فيسهب في الحديث عنها وذكر الأدلة والآثار الدالة على ذلك، وتارة تكون في بيان الرد على بعض المسائل التي يذكرها المخالفون فيخصص لها حديثاً مطولاً أو مختصراً في ذكر هذه الأدلة.

فمن الأجوبة التي أفردتها في بيان عقيدة أهل السنة والجماعة في صفات الله وأفعاله العقيدة الواسطية، وقد أسماها مؤلفها بهذا الاسم، حيث إنها كانت جواباً لبعض قضايا أهل واسط في اعتقاد الفرقة الناجية، وقد أمهل بها ابن تيمية كل من خالفه ثلاث سنين حتى يأتوا بما يخالفها عن السلف الصالح⁽¹⁾.

يقول في مناظرتها: "فأنا أحضر عقيدة مكتوبة من نحو سبع سنين، قبل مجيء التتر إلى بلاد الشام"⁽²⁾.

وقد بدأ ابن تيمية كتاب الواسطية بالتعريف باعتقاد أهل الفرقة الناجية، فذكر ما يتعلق بالإيمان بالله وبصفاته، واثبات ذلك من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكيف ولا تمثيل، ونفي الإلحاد والقياس في أسماء الله وصفاته، فقدم الاستدلال بكتاب الله عز وجل فقال: "الإيمان بما وصف الله به نفسه في كتابه"، ثم ذكر ما يتعلق بسورة الإخلاص وآية الكرسي، ثم قام بذكر الأدلة على صفات الله بدأها بصفة الحياة بقوله تعالى: {وتوكل على الحي الذي لا يموت} [الفرقان: 58]، وختمها بذكر ما يتعلق بقرب الرب عز وجل بقوله صلى الله عليه وسلم لما رفع أصحابه أصواتهم بالذكر: «أيها الناس! اربعوا على أنفسكم؛ فإنكم لا تدعون أصم ولا غائباً؛ إنما تدعون سميعاً قريباً؛ إن الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته» متفق عليه⁽³⁾.

وفي هذه الرسالة يتضح عناية ابن تيمية بتقرير العقيدة بطريقة سلفية يسيرة، فيستدل أولاً بكتاب الله عز وجل، ويذكر الآيات المثبتة للصفات، ثم يذكر الأحاديث النبوية الصحيحة في إثبات الصفات، ويوجز العبارة دون شرح أو إسهاب، كذلك يتضح شمولية هذه الرسالة لمسائل الصفات وفروع العقيدة مع صغر حجمها، ويمكن إجمال مباحثها كالتالي:

- أصل أهل السنة والجماعة في الأسماء والصفات.
- أصل أهل السنة والجماعة في الإيمان.
- أصل أهل السنة في باب الأسماء والأحكام وباب وعيد الله.
- أصل أهل السنة والجماعة في القدر.
- أصل أهل السنة والجماعة في اليوم الآخر وما فيه وما يقع فيه كالحساب، والشفاعة، والميزان، والجنة، والنار.
- أصل أهل السنة والجماعة في الكرامات.

(1) انظر المناظرة في الواسطية (169/3).

(2) المصدر نفسه (163/3).

(3) الواسطية لابن تيمية، تحقيق: أشرف عبد المقصود (61-80).

- أصل أهل السنة والجماعة في موقفهم من الولاية والحكام.
- أصل أهل السنة والجماعة في الصحابة وموقفهم من ذلك.
- أصل أهل السنة والجماعة في مصادر التلقي.
- أصل أهل السنة والجماعة في الأخلاق والسلوك والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- أصل أهل السنة في الجهاد وإقامة الشعائر الظاهرة.
- وختم الرسالة بذكر طبقات وأنواع أهل السنة والجماعة.

ومن الأجوبة في مسائل الصفات والأفعال (المسألة الحموية) فقد سأل فيها ابن تيمية عن صفة العلو والاستواء لله عز وجل، فقال: "قولنا فيها ما قاله الله ورسوله صلى الله عليه وسلم والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، وما قاله أئمة الهدى بعد هؤلاء الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم، وهذا هو الواجب على جميع الخلق في هذا الباب وغيره"⁽¹⁾، واستشهد بأقوال السلف من أهل السنة والجماعة كمالك والأوزاعي ومكحول وأبي حنيفة، وكذلك من الأشاعرة كالباقلائي وابن فورك، ومن المتصوفة كالجنيد وأبو نعيم وابن خفيف⁽²⁾، ونقل الإجماع من أقوال بعض الإئمة في اثبات الصفات الخيرية لله عز وجل إما ظاهرا أو نصا.

وهذه الرسالة قد وجهها ابن تيمية للأشاعرة على وجه الخصوص، حيث أنه ذكر نقولا عن الأشاعرة ومخالفتهم لأقرانهم المتأخرين عنهم، ويمكن إجمال مباحث الكتاب كالتالي:

- ذكر ابن تيمية نقولا تبين أهمية هذا الباب -باب الأسماء والصفات- ومنزلته من الدين، ومن المحال أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أهمله ولم يبينه غاية البيان وأكمله.
- ثم بين مكانة السلف في هذا الباب، وأنه لا يمكن أن يكون الخلف أعلم وأحكم في هذا الباب من السلف.
- مخالفة الخلف لطريقة السلف، حيث خاضوا في علم الكلام المذموم وندموا على ذلك.
- ثم ساق الأدلة على صفة العلو من الكتاب والسنة، وأنه لا يوجد حرف واحد عن الصحابة أو التابعين يخالف ذلك لا نصا ولا ظاهرا.
- ثم عقد فصلا في بيان القول الشامل في باب الصفات، ومذهب السلف فيه، واضطراب مذهب المخالفين في تحكيمهم لعقولهم في هذا الباب.
- ثم تكلم على مذاهب أهل البدع الثلاثة: مذهب أهل التخييل، ومذهب أهل التأويل، ومذهب أهل التجهيل.
- ثم بين معنى التأويل، وما هو المذموم منه في هذا الباب.

(1) المسألة الحموية (78)

(2) هو محمد بن خفيف الضبي الفارسي، شيخ الصوفية، أخذ عن أبي الحسن الأشعري، وأخذ عنه الباقلائي، توفي سنة 371 هـ. انظر سير أعلام النبلاء (342/16).

- ثم ذكر النقول الكثيرة عن السلف من أصحاب المذاهب المتبوعة، وغيرهم من الصوفية والأشاعرة، مع عزو هذه الأقوال لقائلها، والكتب التي خرجت هذه الأقوال.
- ثم بين أن كلام الله عز وجل وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم لا يناقض بعضه بعضاً، وأنه مؤتلف غير مختلف، وذكر مثالا على ذلك في الجمع بين علو الله عز وجل على عرشه وبين معيته لخلقه.
- ثم ذكر مقالة السلف في نصوص الصفات (أمروها كما جاءت)، والجواب عن مقالة أن السلف يؤمنون بما جاءت به مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد.
- كذلك تحدث فيها عن إطلاق أهل البدع لألقاب السوء على أهل السنة والجماعة، وأن ذلك لا يضرهم، بل يدل على صحة مسلكهم.
- ثم ذكر ستة أقسام ممكنة في باب الصفات، وبين الصواب في باب الصفات من هذه الأقسام.
- ثم ختم كتابه ببيان حكم أهل الكلام، وأنهم مستحقون للعقوبة من وجه، ومن وجه آخر مستحقون للشفقة والرحمة.
- كذلك من الأجوبة (القاعدة المراكشية) فقد كتبها ابن تيمية حينما حدث خلاف بين المغاربة في قول الإمام مالك في صفة الاستواء، وعن معنى قول الإمام مالك للسائل: (وما أراك إلا رجل سوء)، وهل ذلك يدل على عدم السؤال عن هذا الأمر أو معرفته، وأن من تكلم فيه فهو مبتدع مجسم، فبعث إليه الشيخ محمد بن محمد المراكشي يسأل الشيخ عن اثبات الصفات، ومسألة العلو على العرش، ويمكن تلخيص مباحثها كالتالي:
- بدأ بذكر ما يجب من تصديق الرسول صلى الله عليه وسلم فيما أخبر عن الله عز وجل من أسمائه وصفاته⁽¹⁾.
- ثم بين عناية الصحابة رضي الله عنهم بفهم القرآن الكريم وتفسيره، وتبليغ ذلك إلى التابعين الكرام.
- ثم ما يتعلق بصفة العلو والاستواء والأدلة على ذلك⁽²⁾، ومخالفة متأخري المالكية لمنهج الإمام مالك في اثبات هذه الصفات.
- ثم بين أن قول الإمام مالك صريح في الإثبات، وبين خطأ من ظن أن الإمام مالك كان من الواقفة، ثم نقل أقوال العلماء في ذلك من المغاربة وغيرهم.
- ومن الأجوبة كذلك (الرسالة التدمرية)، فقد ذكر مؤلفها في مقدمتها السبب الداعي إلى تأليف هذه الرسالة، يقول ابن تيمية: "فقد سألتني من تعينت إجابتهم أن أكتب لهم مضمون ما سمعوه مني في بعض المجالس، من الكلام في التوحيد والصفات، وفي الشرع والقدر، لمسييس الحاجة إلى تحقيق هذين الأصلين، وكثرة الاضطراب فيهما، فإنهما مع حاجة كل أحد إليهما، ومع أن أهل النظر والعلم، والإرادة والعبادة، لا بد أن يخطر لهم في ذلك من الخواطر والأقوال ما يحتاجون معه إلى بيان الهدى من الضلال، لا سيما مع كثرة من خاض في ذلك بالحق تارة، وبالباطل تارات، وما يعترى القلوب في

(1) انظر القاعدة المراكشية (32).

(2) المصدر نفسه (43-51).

ذلك من الشُّبه التي توقعها في أنواع الضلالات⁽¹⁾. ومن مباحثها:

• أن ابن تيمية ضمنها أصليين شريفيين وهما: الأسماء والصفات⁽²⁾، والشرع والقدر⁽³⁾.

• ومثليين مضروبين وهما الجنة والروح⁽⁴⁾.

• وذكر فيها ما يتعلق بأفعال الله والرد على من ينكر صفاته الفعلية المتعلقة بمشيئته وقدرته، والرد على من ينفي أسمائه وصفاته، أو من يثبت الأسماء دون الصفات، وكذلك بيان تناقض من يثبت بعضها وينفي البعض الآخر.

• وذكر خاتمة نافعة ذكر فيها سبعة قواعد في اثبات الأسماء والصفات⁽⁵⁾.

ومن ذلك أيضا (شرح العقيدة الأصبهانية) وقد جاء في مقدمتها: "بسم الله الرحمن الرحيم، سئل شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين ابن تيمية قدس الله روحه، ونور ضريحه، وهو مقيم بالديار المصرية في شهر سنة اثنتي عشر وسبعمئة، أن يشرح العقيدة التي ألفها الشيخ شمس الدين محمد ابن الأصبهاني، الإمام المتكلم المشهور، الذي قيل إنه لم يدخل إلى الديار المصرية أحد من رءوس علماء الكلام مثله، وأن يبين ما فيها". ومن مباحث الكتاب التي ذكرها ابن تيمية:

• بيان مذهب سلف هذه الأمة في صفات الله تعالى وكيفية الاستدلال لها.

• ذكر قواعد في اثبات الأسماء والصفات وبيان أدلة أفعال الله كالعلو والقدرة والكلام والسمع والبصر⁽⁶⁾، وأن جمع ذلك وإحصاءه يتعذر أو يتعسر، ورد على من خالف في ذلك ممن وافق الأصبهاني في عقيدته.

• شرح دليل الأصبهاني على وجود الله، ووحداية الخالق.

• بيان أنواع التوحيد، ومن ذلك توحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات.

• ذكر لبعض العقائد المختصرة التي يذكرها أهل السنة والجماعة في مصنفاتهم.

• ثم أورد مسألة حدوث العالم وإغفال الأصبهاني لهذه المسألة.

• بيان إنكار أئمة الإسلام لطريقة الجهمية في إثبات الصانع وحدث العالم.

• أورد نقولا كثيرة في أفعال الله، ودلالاتها من الكتاب والسنة النبوية.

• أورد فصلا في طرق أهل الكلام في إثبات الصانع وطرق استدلالهم على حدوث الأجسام، وأقوال الناس في دوام الحوادث.

• ثم أورد فصلا في شرح دليل الأصبهاني على نبوة نبيينا محمد p.

(1) الرسالة التدمرية (15).

(2) انظر شرح التدمرية للخميس (65).

(3) انظر المصدر نفسه (358).

(4) انظر المصدر نفسه (176).

(5) انظر المصدر نفسه (204-334).

(6) انظر شرح الأصبهانية (34-39، 202-263، 478-507).

- وكذلك أورد فصلا في شرح كلام الأصبهاني عن اليوم الآخر.
- ومن ذلك أيضا (الرسالة المدنية) والتي تضمنت مباحث مهمة مثل:
- الكلام حول الحقيقة والمجاز في كلام الله عز وجل، لا سيما ما يتعلق بهذا الباب العظيم وهو باب صفات الله عز وجل.
- وكذلك الكلام حول صفة العلو على العرش، وتأويل الصفات.
- بطلان كلام أهل التأويل من الأشاعرة وغيرهم.
- ذكر قاعدة مهمة وهي أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات.
- بيان خطأ من قال (الظاهر غير مراد) في باب الصفات.
- ذكر كذلك شروط تأويل الصفات من الظاهر إلى باطن يخالف ذلك الظاهر، أو مجاز ينافي الحقيقة.
- وكذلك أيضا (الرسالة الأكملية) وقد خصصها شيخ الإسلام في الإجابة عن سؤال ورد إليه عن صفات الله كيف يثبت الكمال فيها؟، وينفي النقص عنها؟، وكذلك دلالة القرآن الكريم على إثبات هذا الباب من خلال البراهين والأدلة العقلية التي ترشد إلى ذلك.
- ويمكن ذكر مباحثها كما يلي:
- أن ابن تيمية بنى هذه الرسالة على مقدمتين: الأولى: أن الثابت لله تعالى هو أقصى ما يمكن من الكمال، وذلك بمقتضى عدة أمور وهي: الأدلة الشرعية ومن ذلك سورة الصمد وبيان معنى الصمد، الأدلة العقلية: وقد كانت على وجوه عدة، أولها إثبات الوجود، ثم إثبات الكمال، ثم إثبات وجوب الكمال وعدم توقفه على غيره، ثم بطلان التسلسل. المقدمة الثانية: أن هذا الكمال مشروط بما يلي: نفي الكمال النسبي عن الله عز وجل، أن يكون الكمال ممكن الوجود وسالما من النقص.
- ذكر في رسالته كذلك أنّ الإيمان بالخالق قد دلت عليه الفطرة السليمة.
- ومن ذلك أيضا (تفسير سورة الإخلاص) وهي عبارة عن سؤال ورد عليه عن هذه السورة وما تضمنته من المسائل العقدية، ومن مباحثها:
- أنه ذكر فيها ما يتعلق بكلام الله سبحانه، وتفاضل بعضه على بعض، ومذاهب الفرق في ذلك.
- كذلك ما يتعلق بتفاضل الصفات وأفضلية الإثبات على عدم الإثبات.
- كذلك الرد على الفلاسفة في قولهم بأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد ونفيهم لأفعال الله من هذا الطريق.
- ومن ذلك (شرح حديث النزول) تناول فيه شيخ الإسلام بعض المباحث التي سبق وأن ألف فيها بعض الكتب كالواسطية والتدمرية وهي:
- شرح حديث النزول، والرد على من ينفي نزوله عز وجل على ما يليق بحاله وعظمته، وهذا هو الموضوع الرئيسي للكتاب.
- تناول كذلك فيه شيخ الإسلام مذهب السلف في الصفات وإثباتها، كصفة الاستواء، والمجيء، واللاتيان، والمعية، والقرب، وهل الصفات زائدة على الذات.

- كذلك تناول قضية وجود الله ومذهب النظار في ذلك.
- كذلك ذكر اختلاف الناس في مفهوم التأويل لا سيما عند المتأخرين⁽¹⁾.
- وأما طريقة ابن تيمية الأخرى فهي شرح بعض المؤلفات أو المفردات العقديّة والرد على بعض العلماء المخالفين، فيتضمن نقاشاً أو سرداً لبعض النصوص الواردة في صفات الله عز وجل وأفعاله، ومن أمثلة ذلك ما خصصه ابن تيمية في المجلد الثاني من درء تعارض العقل والنقل، حيث تناول المباحث التالية:
- نقل النصوص والآثار المتعلقة بأفعال الله، بدأها بذكر أدلة الاستواء على العرش، والقبض، والطي، والإتيان، والمجي، والنزول ونحو ذلك.
- ذكر أقوال الأئمة في الصفات الاختيارية وقام بنقل النصوص المتعددة عنهم من كتبهم.
- ذكر أقسام الناس في مسألة أفعال الله، وأصل خطأ المبتدعة في هذه المسألة.
- تناول مسألة تسلسل الحوادث عند الفلاسفة ورد عليها.
- ذكر المقالات المختلفة في مسألة كلام الله، وبيان عدم ذكر المصنفين لكلام السلف في مسألة الصفات.
- وكذلك من المؤلفات (بيان تلبيس الجهمية) والذي ألفه شيخ الإسلام للرد على الرازي في كتابه (أساس التقديس) والذي ضمنه نفي الصفات الخبرية ومنها صفة العلو والاستواء على العرش، ومن مباحثه:
- خصص ابن تيمية حديثاً مطولاً عن قواعد أهل السنة والجماعة في إثبات الصفات والأفعال لله، والأدلة على ذلك من الكتاب والسنة وأقوال السلف الموافقة للفطرة التي فطر الله الناس عليها.
- كذلك تناول أدلة الرازي العقلية والنقلية في نفي الصفات الألّهية كصفة العلو.
- تناول أيضاً حديث الصورة وتأويل الضمير فيه، وبيان أنه من أحاديث الصفات عند عامة السلف.
- تناول كذلك مفهوم الجهة عند الرازي ورد عليه من أقوال السلف.
- كذلك تناول إيضاح بعض الألفاظ كلفظ الشخص، والنفس، والصمد، واللقاء، والنور، والحجاب، والقرب.
- تناول كذلك لفظ التأويل عند السلف.
- كذلك بين معنى وصف القرآن بأنه محكم ومتشابه، والطريق الذي يعرف به كون الآية من المحكم أو المتشابه.
- ومن مؤلفاته كذلك (كتاب الإيمان) وقد بين فيه ابن تيمية بعض المباحث مثل:
- الخلاف حول الحقيقة والمجاز في النصوص الشرعية وأنه لم يظهر إلا بعد القرون الثلاثة المفضلة.

(1) انظر شرح حديث النزول لابن تيمية (74-97-110-232).

- وكذلك تناول فيه حقيقة مذهب غلاة القدرية النافين للعلم والكتابة.
- كذلك تناول فيه مذهب الجهمية وموقفهم من الصفات المؤدي إلى التعطيل المحض.
- أيضا تناول مذهب ابن كلاب في صفة الرضا والغضب ونحوها من الصفات.
- وأيضا كتاب (الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان) وقد نقل فيه ابن تيمية بعض المباحث المهمة ومن ذلك:
- إجماع السلف على أن الله عز وجل بائن من خلقه، يوصف بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكيف ولا تمثيل، يوصف بصفات الكمال دون صفات النقص، ويعلم أنه ليس كمثله شيء، ولا كقوله، في شيء من صفات الكمال.
- وأيضا كتاب (جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمن من أن {قل هو الله أحد} [الإخلاص:1] تعدل ثلث القرآن) وتناول فيه ابن تيمية بعض المباحث مثل:
- مسألة أن القرآن والكريم كلام الله غير مخلوق.
- كذلك اثبات الإرادة بأنواعها الشرعية والقدرية.
- كذلك تناول الفرق بين مثبت الصفات ونافيها، والرد على طائفة من السلف في اعتقادهم بأن كلام الله قديم لا تعلق له بالمشيئة.
- بيان أن الناس في أفعال الله على طرفين ووسط؛ فالطرفان هما القدرية والجهمية، والوسط هم أهل السنة والجماعة.
- وكذلك الاختلاف في اثبات المحبة والرضا لله تعالى.
- ومن مؤلفاته كذلك (التسعينية) والذي تناول فيه من المباحث:
- الاستدلال لمسألة الكلام لله عز وجل، وهي صفة ذاتية فعلية، فهي باعتبار أصلها صفة ذاتية، وباعتبار أحادها صفة فعلية، فالله I يتكلم بمشيئته، ويوحى بأمره ما يشاء.
- الرد على الأشاعرة في قولهم بالكلام النفسي من نحو تسعين وجهها.
- ومن مؤلفاته كذلك (منهاج السنة النبوية) وتناول فيه:
- قاعدة أهل السنة والجماعة في باب اثبات الأسماء والصفات لله عز وجل.
- كذلك ما يتعلق بمسألة دوام الحوادث في الأزل والأبد.
- وكذلك مسألة اتصاف الرب سبحانه وتعالى بصفات الكمال في أسمائه وأفعاله.
- وأطال مناقشة المخالفين في مسألة القدر.

ومن المؤلفات كذلك (مجموع الفتاوى) والذي جمعه الشيخ عبد الرحمن بن قاسم⁽¹⁾ فقد خصص المجلد السادس في باب الأسماء والصفات ابتدأه بذكر قرب الله من عبده وحقيقة ذلك، وبيان التزام السلف بالألفاظ الشرعية في اثبات الأسماء والصفات، ثم أورد فصلاً في الصفات الاختيارية، وهل الصفات زائدة على الذات أم لا؟ ومذهب أهل السنة والحديث في ذلك.

ومن ذلك أيضاً كتاب (الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح) وقد تناول فيه شيخ الإسلام بعض المباحث مثل:

- الفرق بين ما يضاف إلى الله من صفاته، وبين ما يضاف إليه من مملوكاته.
- وكيف أن الله عز وجل نفى جميع وجوه الشرك به.
- وكذلك تناول فيه طرق معرفة صفات الرب عز وجل، وبيان أسماء الله الحسنى.
- كذلك الرد على النصارى في ابتداعهم الأسماء الوصفية للباري كالأب والروح أو روح القدس، كذلك تحريفهم لكلام الله وتسميته ابناً.
- ومن ذلك أيضاً كتاب (الرد على المنطقيين) فقد تناول فيه ابن تيمية بعض المباحث ومن ذلك:
 - الرد على المنطق الأرسطي.
 - كذلك تضمن الكلام حول مسألة الأدلة الشرعية والعقلية في باب الصفات.
 - كذلك بيان أن كمال النفس هو في معرفة الله مع العمل الصالح، لا بمجرد العلم بالله فقط.
 - كذلك استعمال الأقيسة العقلية الصحيحة في معرفة الله، وإثبات صفاته وأفعاله.
 - وكذلك بيان الاشتراك اللفظي بين أسماء الله وصفاته وأفعاله وبين غيره من الخلق.
 - وكذلك أدلة نفاة الصفات والرد عليهم.
- ومن ذلك أيضاً كتاب (النبوات) فقد تناول فيه ابن تيمية بعض المباحث مثل:
 - صفة المحبة لله عز وجل، وصفة الإرادة والحكمة.
 - تعليل أفعال الله.
 - الرد على من ينكر القدرة لله.

(1) هو أبو عبد الله عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن قاسم العاصمي، عالم، علامة، محقق، ولد سنة 1319 هـ، له من المؤلفات (حاشية الروض المربع) و(مجموع الفتاوى لابن تيمية)، توفي سنة 1391 هـ. انظر الأعلام (3/336).

المبحث الثالث: قواعد أفعال الله تعالى عند ابن تيمية:

هذا المبحث يتناول طريقة ابن تيمية في ذكر القواعد المتعلقة بإثبات الأفعال لله عز وجل، فهو ينتهج طريقة واضحة في أجوبته ومؤلفاته حتى صارت مرجعا لأهل السنة والجماعة في هذا الباب. وهذه القواعد مستمدة من طريقة السلف الصالح، فابن تيمية لم يخرج عن طريقتهم في ذكر هذه المسائل، وينقل كثيرا عنهم ولا يخرج عن أقوالهم، ومن تلك القواعد:

1- الاستدلال بكتاب الله عز وجل، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم في اثبات الصفات والأفعال لله: فهو يستدل بالقرآن الكريم، وسنة المصطفى صلى الله عليه وسلم كمصدر أساسي لإثبات هذه الصفات والأفعال لله، فهو يثبت أولا ما أثبتته الله لنفسه في كتابه، وينفي عنه ما نفاه عنه في كتابه. ومن أمثلة ذلك:

• جوابه في أول رسالته الواسطية: "ومن الإيمان بالله الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه" (1). فجعل اثبات الأسماء والصفات والأفعال لله إيمانا بالله وإيمانا بكتابه الكريم، فجدد ذلك من الكفر بالله ومن الكفر بكتابه، وقد اعتمد شيخ الإسلام في ذلك على من سبقه من أئمة الصحابة الكرام، ومن سار على نهجهم من السلف الصالح أهل القرون المفضلة.

• وقال أيضا في الواسطية: "ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تفسر القرآن، وتبينه، وتدل عليه، وتعبّر عنه وما وصف الرسول به ربه، من الأحاديث الصحاح التي تلقاها أهل المعرفة بالقبول؛ وجب الإيمان بها كذلك" (2).

• ومن ذلك جوابه في المسألة الحموية فقد ذكر بأن قوله في الصفات والأفعال هو ما قاله الله عز وجل في كتابه الكريم وما قاله صلى الله عليه وسلم، فقال حينما سأل عن قوله في الصفات: "قولنا فيها ما قاله الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان" (3).

• ويقول في مجموع الفتاوى: "مذهب السلف أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه" (4)، ويبين ابن تيمية أن جماع الإثبات للأسماء والصفات هو ما كان عليه سلف هذه الأمة من اعتماد القرآن الكريم قاعدة للإثبات فيقول: "جماع القول في إثبات الصفات هو القول بما كان عليه سلف الأمة وأئمتها، وهو أن يوصف الله بما وصف به نفسه" (5).

• بيان أن أصل هذا الباب هو إثبات ما أثبتته الله لنفسه ونفي ما نفاه عن نفسه فقال: "فالأصل في هذا الباب أن يوصف الله تعالى بما وصف به نفسه وبما وصفته به رسله نفيًا وإثباتًا، فيثبت لله ما أثبتته لنفسه وينفي عنه ما نفاه عن نفسه" (6).

• بيان أن الأمر الشامل في هذا الباب هو إثبات ما أثبتته الله لنفسه من الأسماء والصفات والأفعال وما أثبتته له رسوله صلى الله عليه وسلم فقال: "القول الشامل في جميع هذا الباب: أن يوصف

(1) الواسطية (57).

(2) المصدر نفسه (75).

(3) المسألة الحموية (78).

(4) مجموع الفتاوى (432/8).

(5) مجموع الفتاوى (515/6).

(6) شرح التدمرية للخميس (65).

الله بما وصف به نفسه، أو بما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم" (1).

• وقال أيضا مبينا استحالة أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم لم يبين هذا الباب بيانا شافيا، أو جعله ملتبسا مشتبهًا: "فمن المحال في العقل والدين أن يكون السراج المنير، الذي أخرج الله به الناس من الظلمات إلى النور، وأنزل معه الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، وأمر الناس أن يردوا ما تنازعوا فيه من دينهم إلى ما بعث به من الكتاب والحكمة، وهو يدعو إلى الله وإلى سبيله بإذنه على بصيرة، وقد أخبر أنه أكمل له ولأمته دينهم، وأتم عليهم نعمته، محال مع هذا وغيره أن يكون قد ترك باب الإيمان بالله والعلم به ملتبسا مشتبهًا، فلم يميز بينما يجب لله من الأسماء الحسنی والصفات العليا، وما يجوز عليه وما يمتنع عليه" (2).

• الاستدلال بالأخبار الصحيحة سواء كانت من القرآن الكريم، أو السنة النبوية، واثبات الصفات والأفعال لله عز وجل بكل نوعي المنقول: المتواتر والأحاد دون تفريق (3).

• وقال في درء التعارض: "فكل ما يحتاج الناس إلى معرفته واعتقاده والتصديق به من هذه المسائل فقد بينه الله ورسوله بيانا شافيا قاطعا للعدر، إذ هذا من أعظم ما بلغه الرسول البلاغ المبين، وبينه للناس، وهو من أعظم ما أقام الله الحجة على عباده فيه بالرسول الذين بينوه وبلغوه، وكتاب الله الذي نقل الصحابة، ثم التابعون عن الرسول لفظه ومعانيه، والحكمة التي هي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي نقلوها أيضا عن الرسول، مشتملة من ذلك على غاية المراد" (4).

• وقد ألف شيخ الإسلام رسالة مستقلة في بيان قواعد هذا الباب، وذكر فيها ما يتعلق بمسائل أصول الدين، والاستدلال لها من الكتاب والسنة، وإجماع الأمة، والقياس الصحيح وأسمائها (معارض الوصول إلى معرفة أن أصول الدين وفروعه قد بينها الرسول) (5).

2- إثبات الصفات والأفعال لله هو إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكما أن الله ذاتا لا تشبه ذوات المخلوقين، فكذلك له صفات لا تشبه صفات المخلوقين، فالكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، وهذا هو معنى ما تواتر عن السلف (أمروها كما جاءت بلا كيف)، يقول ابن تيمية: "حكى غير واحد إجماع السلف أن صفات الباري تجري على ظاهرها، مع نفي الكيفية والتشبيه عنه، وذلك أن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، يحتذى حذوه ويتبع فيه مثاله؛ فإذا كان إثبات الذات إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات كيفية" (6). وقال في التدمرية: "القول في الصفات كالقول في الذات؛ فإن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فإذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذوات، فالذات متصفة بصفات حقيقة لا تماثل صفات سائر الذوات" (7).

3- الاستدلال بأقوال السلف الصالح، بدأ بصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم من تبعهم من أئمة التابعين، والأئمة الأربعة ومن كان في طبقتهم ومنزلتهم، يقول ابن تيمية: "مذهب السلف أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه، وما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكليف

(1) المسألة الحموية (129).

(2) المصدر نفسه (79).

(3) انظر ما نقله عنه الإمام البلقيني في كتابه (محاسن الاصطلاح ص172).

(4) درء تعارض العقل والنقل (27/1).

(5) وهي موجودة ضمن مجموع الفتاوى (155/19).

(6) مجموع الفتاوى (355/6).

(7) شرح الرسالة التدمرية (151).

ولا تمثيل، فلا ينفون عنه ما أثبتته لنفسه من الصفات، ولا يمثلون صفاته بصفات المخلوقين⁽¹⁾.

وقال أيضاً: "ومذهب السلف بين التعطيل وبين التمثيل، فلا يمثلون صفات الله بصفات خلقه، كما لا يمثلون ذاته بذات خلقه، ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم، فيعطلون أسماءه الحسنی وصفاته العلا، ويحرفون الكلم عن مواضعه، ويلحدون في أسماء الله وآياته"⁽²⁾.

وفي كتابه المسألة الحموية ذكر أقوالاً كثيرة للمتقدمين من السلف، بدأها بالأئمة كالإمام مكحول⁽³⁾، والزهری⁽⁴⁾، وربيعه⁽⁵⁾، ومالك، وأبو حنيفة، والأوزاعي⁽⁶⁾، والثوري⁽⁷⁾ وغيرهم.

وعلل ابن تيمية الاستناد إلى أقوال السلف في اثبات الصفات والأفعال لله في هذا الباب حيث قال: "ثم من المحال أيضاً أن تكون القرون الفاضلة القرن الذي بعث فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، كانوا غير عالمين وغير قائلين في هذا الباب بالحق المبين، لأن ضد ذلك إما عدم العلم والقول، وإما اعتقاد نقيض الحق وقول خلاف الصدق وكلاهما ممتنع"⁽⁸⁾.

4- الاستدلال باللغة العربية والتي نزل بها القرآن الكريم، فوصف الله عز وجل بهذه المعاني هو اثبات لقيامها بذاته سبحانه وتعالى، إذ لا بد أن يكون لهذه الصفات من معان تتبادر إلى ذهن المتكلم، وابن تيمية لم يغفل هذا الجانب حيث أنه استدل بالسياق اللغوي في اثبات الصفات والأفعال لله، وبين ما يلزم ذاته عز وجل، وما يكون متعدياً لشيء من مخلوقاته، أو ما علق بشرط أو ما كان مطلقاً. ومن أمثلة ذلك:

● قوله في كتابه درء التعارض: "فإن الله تعالى وصف نفسه بالأفعال اللازمة كالاستواء، وبالأفعال المتعدية كالخلق، والفعل المتعدي مستلزم للفعل اللازم، فإن الفعل لا بد له من فاعل، سواء كان متعدياً إلى مفعول أو لم يكن، والفاعل لا بد له من فعل، سواء كان فعله مقتصرًا عليه أم متعدياً إلى غيره والفعل المتعدي إلى غيره لا يتعدى حتى يقوم بفاعله، إذ كان لا بد له من الفاعل، وهذا

(1) مجموع الفتاوى (432/8).

(2) المسألة الحموية (بدأ من 161 إلى نهاية الرسالة).

(3) هو أبو عبد الله مكحول الدمشقي، عالم أهل الشام، أرسل عن النبي p، وأرسل عن عدة من الصحابة لم يدرکہم، حدث عن وائلة وأنس وأبي هند M، توفي سنة 112 هـ. انظر سير أعلام النبلاء (155/5).

(4) هو محمّد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة، الإمام، العلم، حافظ زمانه، أبو بكر القرشي، الزهري، المدني، نزيل الشام، روى عن بن عمر، وجابر بن عبد الله شيئاً قليلاً، توفي سنة 124 هـ. انظر سير أعلام النبلاء (326/5).

(5) هو التابعي الجليل ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ التيمي، عالم عصره ومفتي المدينة، جمع بين العلم والعمل ورعاية العقل حتى لقب بربيعة الرأي، سمع من أنس بن مالك والسائب بن يزيد وسعيد بن المسيب وطائفة، توفي سنة 136 هـ. انظر سير أعلام النبلاء (89/6).

(6) هو أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمى الأوزاعي، شيخ الإسلام، وإمام أهل الشام، ولد سنة 88 هـ، روى عن عطاء بن أبي رباح، وأبي جعفر الباقر، وعمرو بن شعيب، ومكحول، توفي سنة 157 هـ. انظر سير أعلام النبلاء (107/7).

(7) هو سفيان بن سعيد الثوري، الإمام العلم، الفقيه، المحدث، قال شعبة وابن عيينة وأبو عاصم ويحيى بن معين وغير واحد من الأئمة: الثوري أمير المؤمنين في الحديث، توفي سنة 161 هـ. انظر سير أعلام النبلاء (229/7).

(8) المصدر السابق (82-83).

• وقال أيضا: "الصفة والوصف تارة يراد به الكلام الذي يوصف به الموصوف؛ كقول الصحابي في {قل هو الله أحد} [الإخلاص:1] أحبها لأنها صفة الرحمن، وتارة يراد به المعاني التي دل عليها الكلام: كالعلم والقدرة"⁽²⁾.

• وقال أيضا: "الصفة مصدر وصفت الشيء، أصفه وصفا وصفة، مثل وعد وعدا وعدة ووزن وزنا وزنة، وهم يطلقون اسم المصدر على المفعول كما يسمون المخلوق خلقا ويقولون: درهم ضرب الأمير، فإذا وصف الموصوف بأنه وسع كل شيء رحمة وعلما سمي المعنى الذي وصف به بهذا الكلام صفة. فيقال للرحمة والعلم والقدرة: صفة بهذا الاعتبار، هذا حقيقة الأمر"⁽³⁾.

• وقال أيضا: "والقرآن والسنة قد صرحا بثبوت المعاني التي هي العلم والقدرة وغيرها"⁽⁴⁾.

5- الاستدلال بالفطرة على صفات الله وأفعاله: فالله عز وجل قد ركز في الفطر معرفته ومحبته، ومن ذلك معرفة صفاته وأفعاله، فقد حكى الله عن فرعون أنه طلب من هامان أن يبني له صرحا، ليطلع على إله موسى فقال تعالى: {يهامان ابن لي صرحا لعلني أبلغ الأسباب*أسباب السموات فأطلع إلى إله موسى} [غافر:36-37]. فكانت أصلا في اثبات الأسماء والصفات، فإن النفوس مقرة بوجود خالق لها، متصف بصفات الكمال والجلال في أفعاله، وأنه في جهة العلو يقول ابن تيمية: "علو الله تعالى على العالم معلوم بالفطرة والضرورة"⁽⁵⁾. ولكنها غير كافية في الوصول إلى تفاصيل ذلك الكمال إلا من خلال النصوص الشرعية، يقول عز وجل: {فأقم وجهك للدين حنيفا فطرت الله التي فطر الناس عليها} [الروم:30].

ولذلك كانت بعثة الرسل لدلالة الخلق على خالقهم وما يجب له من الكمال، وما ينفي عنه من النقائص والعيوب، يقول ابن تيمية: "فالله سبحانه فطر عباده على محبته وعبادته وحده؛ فإذا تركت الفطرة بلا فساد كان القلب عارفا بالله، محبا له، عابدا له وحده، لكن تفسد فطرته من مرضه كأبويه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه"⁽⁶⁾. ويقول أيضا مبينا مهمة الرسل والأنبياء عليهم السلام: "والرسل -صلى الله عليهم وسلم- بعثوا لتقرير الفطرة وتكملها، لا لتغيير الفطرة وتحولها"⁽⁷⁾. ويقول مبينا عدم استقلال الفطرة عن التعليم والتخصيص في معرفة تفاصيل ما يجب لله: "إذا ثبت أن نفس الفطرة مقتضية لمعرفته ومحبته، حصل المقصود بذلك، وإن لم تكن فطرة كل أحد مستقلة بتحصيل ذلك، بل يحتاج كثير منهم في حصول ذلك إلى سبب معين للفطرة كالتعليم والتخصيص"⁽⁸⁾.

6- الاستدلال بالأدلة العقلية على اثبات الصفات والأفعال لله عز وجل: ويمكن ذكرها كما يلي:

• اتصاف الله عز وجل بالصفات والأفعال ونفي أضدادها هو كمال في حقه سبحانه وتعالى،

(1) درء تعارض العقل والنقل (4-3/2).

(2) مجموع الفتاوى (335/3).

(3) مجموع الفتاوى (340/6).

(4) المصدر السابق (341/6).

(5) المصدر نفسه (275/5).

(6) المصدر السابق (135/10).

(7) المصدر نفسه (135/10).

(8) درء تعارض العقل والنقل (460/8).

كما علم أن المتكلم والسميع والبصير أكمل ممن لا يتكلم ولا يسمع ولا يبصر، كذلك من يكون متصفا بهذه الصفات على سبيل الاختيار أكمل ممن يكون مكرها أو من يفعل اضطرابا دون قصد وحكمة، فالله سبحانه تعالى متصفا بهذه الصفات والأفعال مع تعلقها بحكمته ومشينته، يقول ابن تيمية: "الكمال ثابت لله، بل الثابت له هو أقصى ما يمكن من الأكملية، بحيث لا يكون وجود كمال لا نقص فيه إلا وهو ثابت للرب تعالى، يستحقه بنفسه المقدسة، وثبت ذلك مستلزم نفي نقيضه"⁽¹⁾.

• ومن ذلك أيضا ما يسمى بقياس الأولى: "فكل ما ثبت للمخلوق من صفات الكمال فالخالق أحق به وأولى وأحرى به منه؛ لأنه أكمل منه، ولأنه هو الذي أعطاه ذلك الكمال، فالمعطي الكمال لغيره أولى بأن يكون هو موصوفا به... وكذلك ما كان منتفيا عن المخلوق؛ لكونه نقصا وعيبا، فالخالق هو أحق بأن ينزه عن ذلك"⁽²⁾. وأيضا: "فما كان من صفات الكمال المحضة التي لا نقص فيها بوجه من الوجوه، فهو أحق به من كل ما سواه، وما كان من صفات النقص فهو أحق بتنزيهه عنه من كل ما سواه"⁽³⁾.

• كذلك ما يسمى بقياس الغائب على الشاهد، فيقرر ابن تيمية أن هذا القياس منه ما هو حق ومنه ما هو باطل، إذ ليس كل ما غاب عنا يكون مماثلا لما نشاهده ونحسه، وقد ذكر ابن تيمية له مثالا في معية الله عز وجل لرسوله صلى الله عليه وسلم كما قال تعالى: {محمد رسول الله والذين معه} [الفتح: 29]. أي معه على الإيمان لا أن ذواتهم في ذاته، فكذاك معية الله عز وجل وقربه من عباده لا يلزم أن يكون حالا في ذواتهم⁽⁴⁾.

• كذلك فإن بين الاسمين قدر مشترك يفهمه كل أحد، وهذا الاشتراك هو القدر المجمل الذي يفهمه المسلم في باب الصفات والأفعال لله، وإنكار ذلك هو قدح في العقل، يقول ابن تيمية: "وكذلك العلم بأن بين الاسمين قدرا مشتركا علم ضروري"⁽⁵⁾.

• كذلك فقد بين ابن تيمية أن القرآن الكريم أرشد إلى أدلة عقلية تدل على قدرته I، وتدل كذلك على صفات كماله، يقول في التدمرية: "إن كثيرا مما دل عليه السمع يعلم بالعقل أيضا، والقرآن يبين ما يستدل به العقل، ويرشد إليه وينبه عليه، كما ذكر الله ذلك في غير موضع، فإنه I بين الآيات الدالة عليه وعلى وحدانيته، وقدرته، وعلمه وغير ذلك ما أرشد العباد إليه ودلهم عليه، كما بين أيضا ما دل على نبوة أنبيائه، وما دل على المعاد وإمكانه. فهذه المطالب هي شرعية من جهتين: من جهة أن الشارع أخبر بها، ومن جهة أنه بين الأدلة العقلية التي يستدل بها عليها. والأمثال المضروبة في القرآن هي أقيسة عقلية، وقد بسط هذا في غير هذا الموضع، وهي أيضا عقلية من جهة أنها تعلم بالعقل أيضا"⁽⁶⁾.

7- الله سبحانه وتعالى موصوف بالإثبات والنفي: فيقرر ابن تيمية أن الإثبات مستلزم للنفي، فكما أننا نثبت لله عز وجل الكمال في صفاته وأفعاله فإننا ننفي عنه ما يناقض هذا الكمال من النقائص والعيوب، وهذا هو منهج القرآن الكريم أن يكون البيان على نوعين: إما مدح مطلق يقتضي الكمال

(1) مجموع الفتاوى (71/6).

(2) بيان تلبيس الجهمية (348/2).

(3) درء تعارض العقل والنقل (154/7).

(4) انظر بيان تلبيس الجهمية (326/2)، ومجموع الفتاوى (329/5).

(5) مجموع الفتاوى (210/5).

(6) شرح التدمرية (334).

المطلق كقوله تعالى: {الرحمن الرحيم} [الفاتحة:3]. وقوله تعالى: {إن الله على كل شيء قدير} [البقرة:20]. أو نفي يتضمن إثبات الكمال المطلق كقوله تعالى: {ليس كمثله شيء وهو السميع البصير} [الشورى:11]. يقول ابن تيمية: "النفي المحض عدم محض، والعدم محض ليس بشيء⁽¹⁾". ويقول أيضا: "فلهذا كان عامة ما وصف الله به نفسه من النفي متضمنا لإثبات مدح"⁽²⁾.

وقد بين ابن تيمية أن قاعدة أهل السنة والجماعة في صفات الله وأفعاله هي نفي النقائص والعيوب عن الله عز وجل، وأن هذا النفي هو نفي مجمل لكلا النقائص وهي على نوعين: نقائص متصلة كالنوم والسنة والعجز، ونقائص منفصلة كالشريك والند والظهير والصاحبة والولد⁽³⁾، ويقول أيضا: "المشهور بين أهل السنة والجماعة أنه لا يقال في صفات الله عز وجل (كيف)؟ ولا في أفعاله (لم)؟"⁽⁴⁾. ويقصد بذلك أن علمنا بالكيفية في الزمن الحاضر مجهول، وهو ما تواتر عن السلف من قولهم (الكيف مجهول)، وأن أفعاله أيضا بالنسبة لنا مجهولة الحكمة الغائية المقصودة منها بالفعل لكمال أفعاله، وهذا لا ينفي وجود حكمة وغاية يقصدها في أفعاله I.

8- ومن القواعد المهمة هو أن إثبات هذه الصفات يستلزم ما تدل عليه من معنى وموضع من الرب عز وجل، فالسلف الصالح لم يكونوا يجهلون معنى وموضع هذه الصفات لذلك فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكتف بذكر هذه الصفات دون معرفة لمقصودها ومحلها الذي جاء ذكره في الآية، بل حقق معاني هذه الصفات في طائفة من سياقاتها فأشار إلى محل السمع والبصر، وقبض أصابعه وبسطها، تأكيداً منه على اتصاف الله تعالى بالسمع والبصر واليد. ومن أمثلة ذلك:

• ما رواه أبو داود في سننه عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يقرأ هذه الآية {إن الله يأمركم أن تأدوا الأمانات إلى أهلها} إلى قوله تعالى: {إن الله كان سميعاً بصيراً} [النساء:58] قال: (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع إبهامه على أذنه والتي تليها على عينه)⁽⁵⁾.

• ومن ذلك أيضاً: ما رواه ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر (أن الله يأخذ سماواته وأرضيه بيديه فيقول: أنا الله، ويقبض أصابعه ويبسطها أنا الملك، حتى نظرت إلى المنبر يتحرك من أسفل شيء منه حتى أني لأقول: أساقط هو برسول الله صلى الله عليه وسلم)⁽⁶⁾.

9- أن كل ما أخبر به المصطفى صلى الله عليه وسلم من إثبات الصفات وجب الإيمان به، سواء علمنا معناه أو لم نعلم، مع استحالة أن يكون هذا الباب لم يتم بيانه أتم بيان، يقول ابن تيمية: "أن ما أخبر به الرسول عن ربه عز وجل فإنه يجب الإيمان به سواء عرفنا معناه أو لم نعرف؛ لأنه الصادق المصدق، فما جاء في الكتاب والسنة وجب على كل مؤمن الإيمان به وإن لم يفهم معناه، وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمة وأئمتها،

(1) المصدر نفسه (204).

(2) المصدر نفسه (204).

(3) انظر شرح التدمرية (73).

(4) انظر بيان تلييس الجهمية (3/2).

(5) رواه أبو داود في سننه، كتاب السنة برقم (4728). وصححه الألباني.

(6) رواه مسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار برقم (2788). وانظر أيضاً الصفات الخيرية لله تعالى بين السلف والخلف: د. محمد آل خضير (116).

مع أن هذا الباب يوجد عامته منصوفاً في الكتاب والسنة، متفقاً عليه بين سلف الأمة، وما تنازع فيه المتأخرون نفيًا وإثباتًا فليس على أحد، بل ولا له أن يوافق أحداً على إثبات لفظ أو نفيه، حتى يعرف مراده فإن أراد حقاً قبل، وإن أراد باطلاً ردّ، وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يقبل مطلقاً، ولم يرد جميع معناه، بل يُوقف اللفظ ويفسر المعنى كما تنازع الناس في الجهة والتحيز وغير ذلك⁽¹⁾.

الخاتمة:

بعد دراسة هذا الموضوع بشكل مستفيض، يمكننا استخلاص عدة نتائج رئيسية، والتي تلخص أبرز ما توصلنا إليه من فهم لأراء ابن تيمية في أفعال الله تعالى وطرق إثباتها، وهي كما يأتي:

- 1- ثبوت قدم أفعال الله تعالى: أفعال الله، بحسب ابن تيمية، قديمة من حيث النوع، إلا أن وقوعها يعتمد على مشيئة الله تعالى، مما يختلف عن تأويلات المعتزلة والأشاعرة.
- 2- التسليم التام بالنصوص الشرعية: يؤكد ابن تيمية على ضرورة الإيمان بما جاء في القرآن والسنة بشأن أفعال الله، مع التنبيه على وجوب تنزيه الله عن التشبيه والتكييف.
- 3- تنزيه الله عن التشبيه والتمثيل: يرفض ابن تيمية تأويل أفعال الله بما يتضمن تشبيهاً لله بالمخلوقات، ويشدد على أن هذه الأفعال يجب أن تؤمن كما وردت في النصوص دون محاولة إدراك كيفية لها.
- 4- اتباع منهج السلف الصالح: يوصي ابن تيمية بضرورة الإيمان بما ثبت من صفات وأفعال الله كما كان عليه السلف الصالح، دون تحريف أو تأويل.
- 5- الاستدلال العقلي والنقلي: يجمع ابن تيمية بين الأدلة العقلية والنقلية لإثبات أفعال الله، مُظهرًا أن العقل لا يتناقض مع النصوص الشرعية بل يدعمها.
- 6- دلالة الفطرة السليمة على الإيمان: يبين ابن تيمية أن الفطرة الإنسانية تُقر بوجود الله وعلوه، وهو ما يتوافق مع ما جاءت به النصوص الشرعية والعقل السليم.

التوصيات:

وبعد ذكر النتائج يمكن لنا أن نقدم بعض التوصيات التي قد تسهم في تعزيز الفهم الصحيح لهذا الموضوع المهم، ومن أهمها ما يأتي:

- 1- ينبغي للمسلمين الالتزام بما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية من أجل فهم أفعال الله تعالى دون تأويل أو تعطيل. يُوصى بالتركيز على دراسة معاني النصوص كما وردت في مصدرها الأول دون أي محاولات للتشبيه أو التكييف التي قد تضل الفهم الصحيح.
- 2- ينصح بالاستمرار في البحث والرجوع إلى فكر السلف الصالح في موضوعات الأفعال الإلهية، والاستفادة من تفسيرات الصحابة والتابعين لما ورد عن الله في الكتاب والسنة. يساعد هذا في تجنب الخلافات التي قد تنشأ عن تأويلات جديدة لم تكن موجودة في العصور الأولى.
- 3- يجب التركيز في المناهج التعليمية الدينية على تثقيف الأجيال الجديدة في فهم أفعال الله تعالى

(1) شرح التدمرية (225).

- وفقاً لما جاء في القرآن والسنة. يمكن استخدام مؤلفات ابن تيمية كمرجع في تفسير الأفعال الإلهية لتوضيح أبعاد هذه المفاهيم.
- 4- ينبغي تشجيع الأفراد على الاستفادة من الفطرة السليمة التي خلق الله الناس عليها، إذ أن الإيمان بالله تعالى وصفاته جزء أصيل من الفطرة الإنسانية. يجب أن يتم تعليم الأطفال والشباب كيفية تنمية هذه الفطرة لتدعيم إيمانهم بعقيدة أهل السنة والجماعة.
- 5- يوصى بمواصلة البحث العلمي في مجال التوفيق بين العقل والنقل، والعمل على إبراز كيفية تفاعل العقل السليم مع النصوص الشرعية. هذا يعزز من قدرة المسلمين على فهم أفعال الله بطريقة تتماشى مع المنطق السليم والعقل البشري.
- 6- من الضروري فتح قنوات حوار علمي مع المخالفين في فهم أفعال الله تعالى من غير أهل السنة والجماعة، والعمل على تصحيح المفاهيم الخاطئة حول هذه الأفعال بالأسلوب العلمي المستند إلى الأدلة الشرعية والعقلية.
- تُعد هذه التوصيات بمثابة خطوات عملية مهمة من أجل فهم أفعال الله تعالى في ضوء الفكر السلفي الصحيح، بما يساعد في الحفاظ على نقاء العقيدة والتوافق مع ما ورد في الكتاب والسنة.